



CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والعشرون
البند العاشر

حقوق الإنسان في لبنان

تشهد حقوق الإنسان في لبنان تدهوراً سريعاً بسبب الصراعات الداخلية التي يغذيها امتداد الأزمة السورية. وعلاوةً على ذلك، فقد تسببت استقالة رئيس الحكومة، نجيب ميفاتي، وتفكيك حكومته في نهاية مارس/آذار ٢٠١٣، بالإضافة إلى قرار البرلمان بتجديد ولايته في مايو/ أيار ٢٠١٣ في تجذر المأزق السياسي في لبنان وتعاضم آثاره السلبية على أوضاع حقوق الإنسان في البلاد.

لا تشكل أعمال العنف والإرهاب الناجمة عن التوتر الطائفي والسياسي في لبنان ظاهرة جديدة، إذ يتحمل المدنيون العبء الأكبر الناتج عن المواجهات العنيفة التي خلفت مئات القتلى في الشهور القليلة الماضية في جميع أنحاء البلاد. ومن جانبه يدعو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان من تكرار مثل هذه الأفعال عن طريق نشر المزيد من قوات الأمن المدربة في المناطق المتضررة، عوضاً عن انتظار بدء الاشتباكات لإرسال مثل هذه القوات. إذ أن أعمال العنف التي ارتكبت في السنوات الأخيرة تكشف عن وجود اتجاه لاستهداف مناطق محددة من قبل بعض الجماعات السياسية المسلحة التي تهدف إلى تهريب وترويع السكان في لبنان، ويُشكّل إخفاق الحكومة اللبنانية المتكرر في اتخاذ التدابير الكافية التي تكفل الحماية لمواطنيها من الاستهداف والقصف المستمر وردع مثل هذه الأعمال انتهاكاً لالتزامات لبنان بتعهداتها بموجب القانون الدولي.

في بلدة طرابلس الشمالية، اندلعت اشتباكات عنيفة بين سكان حيي باب التبانة وجبل محسن - كانت الخلافات بينهما قد بدأت منذ الحرب الأهلية اللبنانية وتجدد التوتر بينهما مع بداية الثورة السورية- وخلفت الاشتباكات أكثر من ثلاثين قتيلاً وما يزيد على مئتي مصاب.

يُذكر أن الاشتباكات في طرابلس بين هذين الفصيلين المتنافسين استمرت منذ عام ٢٠١١ لمجموعة من الأسباب السياسية والطائفية المتعلقة بتأييد سكان جبل محسن -وغالبيتهم من العلويين- لبشار الأسد ودعمهم له بقوة، بينما يدين سكان باب التبانة، وهو حي سني، بالولاء

لفصائل المعارضة السورية. وطوال فترة الصراع، استُخدمت الأسلحة الخفيفة والمدافع الرشاشة والقذائف الصاروخية، لتصيب المدنيين وتلحق الأضرار بالممتلكات، فيما امتد القتال بين مؤيدي الحكومة السورية الحالية ومعارضيهما لأجزاء أخرى من طرابلس.

كذلك أدت الاشتباكات التي وقعت في أسواق طرابلس في حزيران/ يونيو ٢٠١٣ بين السلفيين، الذين يدعمون المتمردين السوريين، والحزب السوري القومي الاجتماعي، الموالي لبشار الأسد، إلى نشر الجيش اللبناني لقواته في الشوارع الرئيسية في طرابلس.^١ وقد شنت وحدات الجيش حملة على مسلحي جبل محسن وباب التبانة في بداية شهر يونيو/حزيران، وأزلت المتاريس وأكياس الرمل من هذه الأحياء.^٢ ومع ذلك، فقد أدى استمرار العنف إلى ازدهار تجارة الأسلحة في المدينة، حيث عمل المدنيون والأسرى على تسليح أنفسهم، واتجهوا لتسوية المنازعات المحلية من خلال استخدام القوة، مما أدى إلى نقشي ظاهرة انعدام الأمن في طرابلس. وفيما تواصل الحكومة إعلان اتجاهها للتعامل بحزم مع هذا الوضع، ثبت أن قوات الجيش والشرطة، حتى هذه اللحظة، غير قادرة على احتواء العنف المتفجر واستعادة الهدوء والأمن بصفة دائمة في المدينة.

في يونيو/حزيران ٢٠١٣، وقعت اشتباكات في مدينة صيدا الجنوبية في حي العبرة بين أنصار الزعيم السلفي أحمد عسير وكثائب المقاومة، وهي مجموعة مؤيدة لحزب الله، مما أدى إلى مقتل ١٧ جندياً لبنانياً واثنين من المدنيين، وإصابة أكثر من ٥٠ مدنياً بجروح، إلى جانب مقتل عشرات المسلحين.^٣ كما اقتحم الجيش اللبناني مجمع أحمد عسير السكني في أعقاب هجوم أنصار عسير على المؤسسة العسكرية، الأمر الذي دفع خمسة وستون مسلحاً، بعضهم من جنسيات غير لبنانية، إلى الاستسلام فيما أُلقت وحدات الجيش القبض على آخرين.^٤

وتشير بعض التقارير التي أوردها السكان، ممن اضطروا إلى الفرار من ضاحية العبرة بصيدا، إلى أن بعض أنصار أحمد عسير عمدوا إلى استخدام المدنيين كدروع بشرية للاختباء في المباني السكنية، وبالتالي عرّضوا أرواح المدنيين للخطر، فيما يعد انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. وعلى الرغم من تدخل الجيش، لا يزال الوضع الأمني في صيدا متقلّباً، مع استمرار الهجمات الطائفية التي تنفذها مجموعات بعينها، وتفجر أعمال العنف في بعض الأحيان أثناء الاعتصامات التي تدعم مختلف الجماعات المسلحة، الأمر الذي يهدد حياة السكان وسلامتهم.

^١ <http://www.moim.gov.lb/UI/news/news1195.html>

<http://www.learmy.gov.lb/ar>

^٢ <http://www.moim.gov.lb/UI/news/news1193.html>

^٣ <http://www.learmy.gov.lb/ar/>

^٤ <http://www.dailystar.com.lb/News/Local-News/2013/Jun-24/221395-fierce-clashes-rock-south-lebanon-city-for-second-day.ashx#ixzz2cbgZAlg2>

في السياق ذاته، تسببت الأعمال الإرهابية في حي الضاحية ببيروت، والتي تُعتبر معقل لحزب الله وتضم بالفعل عددًا من المكاتب التابعة للحزب، في مقتل ٢٤ مدنيًا وجرح نحو ٤٠٠ آخرين. في مايو/ أيار ٢٠١٣، حيث انطلق صاروخين من التلال المطلة على بيروت مستهدفين الحي، مما أسفر عن إصابة أربعة عمال سوريين. وفي ٩ تموز/ يوليو ٢٠١٣، انفجرت سيارة مفخخة كانت متوقفة في موقف مجمع تعاوني إسلامي في المنطقة السكنية ببئر العبد، جنوب بيروت، مخلفةً ٥٣ جريحًا على الأقل.° وقد أعلنت مجموعة غير معروفة من المتمردين السوريين، تطلق على نفسها اسم "قوات اللواء ٣١٣ الخاصة" مسؤوليتها عن هذا العمل الإرهابي. ويبدو أن هذا الهجوم يأتي في إطار الانتقام من حزب الله لتورطه في سوريا ودعمه لبشار الأسد.

في ١٥ أغسطس/ آب ٢٠١٣، انفجرت قنبلة أخرى بين حيي الرويس وبئر العبد، مما أسفر عن مقتل ٢٤ شخصًا^٦ وإصابة ما يزيد على ٣٣٦ آخرين^٧. وقد أعلنت مجموعة سورية أخرى غير معروفة، تطلق على نفسها اسم "عائشة أم المؤمنين"^٨ مسؤوليتها عن هذا العمل الإرهابي. وقد وقع الانفجار بالقرب من مجمع سيد الشهداء، حيث غالبًا ما ينظم حزب الله تجمعات حاشدة. وتستمر التحقيقات حاليًا في لبنان، على الرغم من عدم إلقاء القبض على أي شخص إلى هذه اللحظة.

لقد عزز تورط حزب الله في سوريا، والتفجيرات التي تلت ذلك، التوتر الداخلي في لبنان وضاعف من حدة الانقسام، حيث اتهمت العديد من الجهات السياسية اللبنانية حزب الله بالزج بلبنان في الصراع السوري، مما يضع البلاد في مواجهة خطر العنف المتزايد.^٩

يجب على لبنان أن تعتمد على الفور إستراتيجية واضحة ومتناسكة تمكنها من السيطرة على أسلحة العناصر والجهات المسلحة غير الحكومية، وضمان محاكمة عادلة ومستقلة لجميع الأشخاص المسؤولين عن إطلاق النار وقصف المدنيين. وفي هذا السياق، يتعين على الجيش اللبناني الالتزام بالمعايير الدولية والامتناع تمامًا عن ارتكاب أي أعمال تعذيب أو سوء معاملة للمحتجزين.

^٥ <http://www.almanar.com.lb/english/adetails.php?fromval=2&cid=14&frid=23&seccatid=14&eid=101039>

^٦ <http://english.alahednews.com.lb/essaydetails.php?eid=24064&cid=385#.UhYIH5LDB-c>

^٧ <http://www.almanar.com.lb/english/adetails.php?fromval=2&cid=14&frid=23&seccatid=14&eid=106357>

^٨ <http://english.alahednews.com.lb/essaydetails.php?eid=24064&cid=385#.UhYIH5LDB-c>

^٩ <http://www.lebanese-forces.com/2013/08/22/hezbollah-gamble/>

<http://www.almanar.com.lb/english/adetails.php?eid=107017&cid=23&fromval=1&frid=23&seccatid=14&s1=1>

حيث وثقت التقارير مؤخرًا حالات التعذيب وسوء المعاملة التي ارتكبها الجيش اللبناني في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في يونيو/حزيران في صيدا^{١٠} ونزلة صيدون^{١١}. ويمكن لهذه الممارسات، إذا لم يتم وقفها على الفور وإجراء التحقيقات حولها، أن تساهم في تأجيج الصراع الدائر في لبنان.

وفقًا لمفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين، هناك حوالي مليون^{١٢} سوري في لبنان حاليًا، من بينهم حوالي ٧٠٠ ألف لاجئ، يقيم معظمهم في منازل خاصة أو مدارس أو خيام مؤقتة. ففيما يزيد تدفق اللاجئين السوريين جراء الضغوط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتردية بالفعل في لبنان، تتزايد مواجهة اللاجئين السوريين للمعاملة التمييزية. وحيث أن لبنان لم تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بأوضاع اللاجئين لعام ١٩٥١، فقد أصبح اللاجئين في مأزق قانوني زاد من ضعفهم وإمكانية تعرضهم للمخاطر. وعلاوةً على ذلك، تفرض السلطات اللبنانية بعض الإجراءات التمييزية، مثل حظر التجول، على السوريين تحديدًا، أو كما سنت السلطات البلدية في بعض القرى والبلدات الصغيرة مثل بوتشاي وبحمدون وكفردبيان قرارات تفرض على الأجانب البقاء في منازلهم من وقت معين في المساء حتى صباح اليوم التالي. وعلى الرغم من أن وزير الداخلية اللبناني قد أقر بأن حظر التجول لا يستند لأي سند قانوني، إلا أن مثل هذه السياسات ظلت سارية^{١٣}. كذلك يواجه السوريون تهم إثارة الفتنة، فعلى سبيل المثال، وجهت للسوريين تهمة الانحياز للسلفيين خلال المواجهات الأخيرة التي اندلعت في صيدا^{١٤} ويدعو اللبنانيون المدافعون عن حقوق الإنسان إلى إلغاء حظر التجول، مؤكدين على أنه يزيد من تقادم عدم الثقة وانعدام الأمن^{١٥}.

وبناءً عليه، يدعو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مجلس حقوق الإنسان إلى ما يلي:

١. حث لبنان على الوفاء بالتزاماتها في حماية حقوق الإنسان لجميع المقيمين على أراضيها، بما في ذلك تنفيذ واجبها لنزع سلاح جميع الجماعات المسلحة التي تعمل على أراضيها.

^{١٠} <http://www.hrw.org/news/2013/07/17/lebanon-investigate-army-beatings-death-custody>

^{١١} <http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/lebanon-death-custody-and-torture-claims-must-be-investigated-2013-07-09>

^{١٢} <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122> (يشمل هذا التقدير الحكومي العمال السوريين وعائلاتهم وبقاى السوريين ممن من يمتلكون الوسائل المعيشية ولم يتسجلوا لدى المفوضية)

^{١٣} <http://carnegieendowment.org/2013/05/28/averting-crisis-syrian-refugees-in-lebanon/g6wd>

^{١٤} <http://www.economist.com/blogs/pomegranate/2013/07/syrian-refugees>

^{١٥} <http://www.voiceofsyria.com/slider/syrian-refugees-face-every-discrimination-inlebanon/> يدين بعض النشطاء في مجال حقوق الإنسان، مثل فرح قبيسي، علنا مثل هذه القوانين التمييزية التي تخاطب اللاجئين الذين تتعرض حياتهم للخطر بالفعل. ويعمل قبيسي متخصصًا في المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، ويقول "لسوء الحظ، يساهم قرار البلديات اللبنانية في انعدام الثقة وتعزيز الإحساس بالافتقار للأمن".

٢. إدانة الأعمال الإرهابية التي ارتكبت ضد المدنيين والأهداف المدنية.
٣. حث لبنان على فتح تحقيق يتناول التعذيب في السجون اللبنانية ومحاسبة المسؤولين عنها.
٤. التعبير عن قلق المجلس إزاء المعاملة التمييزية التي يلقاها اللاجئون السوريون.
٥. تشجيع لبنان على التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المعنية بأوضاع اللاجئين والتصديق عليها.
٦. حث المجتمع الدولي على زيادة المساعدات والدعم المقدم للاجئين السوريين في لبنان، ونظيره المقدم للبنان من أجل مساعدة البلاد على التعامل بصورة أفضل مع تدفق اللاجئين.